والتنبيه على دقايقه ويكفي في الحد التقدير منه الحديث المتفق على صحته وهو ما رويناه
في صحيحيهما عن ابي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اية المنافق
ثلث اذا حدث كذب واذا وعد اخلف واذا أؤتمن خان وروينا في صحيحيهما عن
عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما ان النبي صلى الله عليه وسلم قال اربع من كن
فيه كان منافقا خالصا ومن كانت فيه خصلة منهن كانت فيه خصلة من النفاق
حتى يدعها اذا أؤتمن خان واذا حدث كذب واذا عاهد غدر واذا خاصم فجر في
رواية مسلم وعد اخلف بدل اذا أؤتمن خان واما المستثنى منه فقد رويناه في صحيح
البخاري ومسلم عن ام كلثوم رضي الله عنها انها سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم
يقول ليس الكذاب الذي يصلح بين الناس فينمي خيرا او يقول خيرا هذا اللفظ في صحيحهما
وزاد مسلم في روايته قالت ام كلثوم ولم اسمعه يرخص في شيء مما قاله الناس الا في
ثلث يعني الحرب والاصلاح بين الناس وحديث الرجل امرأته والمرأة زوجها فهذا
حديث صحيح في ايلمة الا بعض الكذب للمصلحة وقد ضبط العلماء ما يباح منه وقد لخص
ما رايته في ضبطه ما ذكره الامام ابو حامد الغزالي فقال الكلام وسيلة الى المقاصد فكل
مقصود محمود يمكن التوصل اليه بالصدق فالكذب فيه حرام لعدم
الحاجة اليه وان أمكن التوصل اليه بالكذب ولم يمكن بالصدق فالكذب فيه مباح
ان كان تحصيل ذلك المقصود مباحا وواجب ان كان المقصود واجبا فاذا اختفى
مسلم من ظالم وسالنه وجب الكذب باخفايه وكذا لو كان عنده او عند غيره وديعة
فسال ظالم يريد اخذها وجب عليه الكذب باخفايها حتى لو اخبره بوديعة عنده
فاخذها الظالم فعليه وجب ضمانها على المودع المخبر ولو استحلف عليها لزمه ان
يحلف ويورى في يمينه فان حلف ولم يور حنث على الاصح ولا اثم عليه وكذلك
لو كان مقصود حربا وصلاح ذات البين او استمالة قلب المخبر عليه في العفو عن

الجناية لا يجوز الا بكذب فالكذب ليس حراما وهذا اذا لم يحصل الغرض الا بالكذب
والاحتياط في هذا كله ان يورى ومعنى التورية ان يقصد بعبارته مقصودا
صحيحا ليس هو كاذبا بالنسبة اليه وان كان كاذبا في ظاهر اللفظ ولو لم يقصد هذا
بل اطلق عبارة الكذب فليس بحرام في هذه المواضع قال ابو حامد الغزالي وكذلك
كلما ارتبط به غرض مقصود صحيح له او لغيره فالذي له مثل ان يأخذه ظالم وبيده
عز ماله ليأخذه فله ان ينكره او يسأله السلطان عن فاحشة بينه وبين الله تعالى
ارتكبها فله ان ينكرها ويقول ما زنيت او ما شربت مثلا وقد اشتهرت الاحا
بتقبيح الكذب اقرؤا بالحدود الرجوع عن الاقرار واما عرض غيره فمثل ان
يسأل عن مراجعته فينكره ونحو ذلك وينبغي ان يقابل بين مفسدة الكذب و
المفسدة المرتبة على الصدق فان كانت المفسدة في الصدق اشد ضررا فله الكذب
وان كان عكسه او شك فحرام عليه الكذب ومتى جاز الكذب فان كان المبيح غرضا
يتعلق بنفسه فيستحب ان لا يكذب ومتى كان متعلقا بغيره لم تجز المسامحة بحق
غيره والحرام تركه في كل موضع ابيح الا اذا كان واجبا ولعلم ان مذهب اهل السنة
ان الكذب هو الاخبار عن الشيء بخلاف ما هو به سواء تعمدت ذلك ام جهلته لكن لا
يأثم في الجهل ولكن يأثم في العمد وقد ليل اصحابنا تقييد النبي صلى الله عليه وسلم من
كذب عليّ متعمدا فليتبوأ مقعده من النار بالحث على التثبت فيما يحكيه الانسان
والنهي عن التحدث بكل ما سمع اذا لم يظن صحته قال الله تعالى ولا تقف ما ليس لك
به علم ان السمع والبصر والفؤاد كل اولئك كان عنه مسؤولا وقال تعالى ما يلفظ
من قول الا لديه رقيب عتيد وقال تعالى ان ربك لبالمرصاد روينا في صحيح مسلم
عن حفص بن عاصم التابعي الجليل عن ابي هريرة ان النبي صلى الله عليه وسلم قال كفى
بالمرء كذبا ان يحدث بكل ما سمع رواه مسلم من طريقين بهذا هكذا واطلق

Copyright King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)